

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، د.محمد الطراونة ، داود طبيبة

المميز:

المميز ضده: الحقيق العام .

جهة التمييز : القرار الصادر عن محكمة أمن الدولة في القضية رقم ٢٠١٤/٧٧٤٠  
تاريخ ٢٠١٤/١٢/٣ والمتضمن إدانته والحكم عليه لمدة سنة .

وتتلخص أسباب التمييز في الآتي :

- ١- أخطأت محكمة أمن الدولة بإدانة المميز والحكم عليه بدون تعليل الأسباب المؤدية للإدانة .
- ٢- أخطأت محكمة أمن الدولة حيث إن النيابة العامة قد أكدت على وجود خلافات مسبقة بينه وبين عائلته وبين السائحة الاسترالية ( التي قامت بتقديم الشكوى ضده بالرغم من وجود شكوى ضدها موضوعها السرقة وتم تقديم بينة دفاعية بشهادة أخيه حول وجود خلافات بينه وبين زوجته السائحة الاسترالية .
- ٣- أخطأت محكمة أمن الدولة بإدانة المميز حيث إن المميز قد عمل في مجال السياحة منذ أن كان عمره ٦ سنوات وأنه لم يأذ سائحاً أجنبياً طوال عشرات السنين وهذا يؤكد عدم وجود أي عنصر للتهديد .

- ٤- إن جوهر القضية تتعلق بوجود خلافات مع زوجته التي قامت بأخذ ابنته البالغة من العمر ١٣ عاماً وقامت السلطات الاسترالية بترحيله بعد سجنه في استراليا وبعد لجوئه لكل السلطات في البلاد ومنها وزارة الخارجية والجهات الأمنية التي لم تقدم حلاً له أو المساعدة الفعلية تجاه موضوع ابنته .
- ٥- المميز قد أحيل إلى مدعي عام وادي موسى بالقضية نفسها حيث ترك حراً دون توقيف حيث لا يجوز محاكمة المميز أمام القضاء المدني أو أمام قضاء أمن الدولة.
- ٦- المميز مواطن أردني له حق إبداء الرأي في إطار القانون وأن استخدام الفيس بوك هو من قبيل التعبير عن الرأي الذي حفظه الدستور الأردني .
- ٧- إن العنصرين العلم والإرادة غير متوافرين في هذه القضية حيث يتوجب توفر القصد الخاص .
- ٨- المميز ليس من أرباب السوابق وشاب في مقتبل العمر .

#### الطلب :

- ١- قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .
- ٢- وفي الموضوع نقض القرار أو إعلان عدم مسؤولية أو براءة المميز أو تخفيض الحكم أو وقف تنفيذ العقوبة استناداً لنص المادة ٥٤ عقوبات .

#### القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن نيابة أمن الدولة قد أسندت للمتهم

التهمة المسندة : استخدام الشبكة المعلوماتية في القيام بأعمال من شأنها تعريض الأردنيين لخطر أعمال عدائية خلافاً لأحكام المادتين ٣/هـ و ٧/ج من قانون منع الإرهاب رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته .

#### بالتدقيق :-

والمحكمة وبعد التدقيق والمداولة وجدت بأن وقائع هذه الدعوى وكما خلصت إليها وقنع بها وجدانها تتلخص في أن المتهم من سكان منطقة وادي موسى وخلال عام ٢٠٠١ تزوج

من المدعوة ا) استرالية الجنسية وعلى إثر انفصالهما في بداية عام ٢٠١٤ والخلافات التي حصلت بينهما أخذ المتهم بالتفكير بطريقة للانتقام من زوجته أو أي شخص من الجنسية الاسترالية وبالفعل وبتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٤ أقدم عن طريق حسابه على موقع التواصل الاجتماعي ( الفيس بوك ) بإرسال تهديد للشعب الاسترالي مرفقاً به صورة لرصاصة كما أنه أقدم على إرسال رسالة من بريده الالكتروني إلى السفارة الاسترالية والاتصال عبر برنامج سكايب مع المدعوة تتضمن تهديده بقتل السياح الاستراليين في مدينة البتراء وعلى إثر مخاطبة السفارة الاسترالية لقسم أمن وقائي البتراء جرى إلقاء القبض عليه وجرت الملاحقة .

وقد وجدت المحكمة بأن ما قام به المتهم من قيامه بالتفكير بطريقة للانتقام من زوجته أو أي شخص من الجنسية الاسترالية وعن طريق حسابه على موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك ) بإرسال تهديد للشعب الاسترالي مرفقاً به صورة لرصاصة وإرساله رسالة من بريده الالكتروني إلى السفارة الاسترالية تتضمن تهديد المتهم بقتل السياح الاستراليين في مدينة البتراء مع علمه بماهية هذه الأفعال من أنها أفعال مجرمة ومحرمة قانوناً وإتجاه إرادته الحرة الواعية إلى ذلك إنما تشكل كافة أركان وعناصر هذه التهمة .

وحيث إن الحكم هو وجدان الحاكم يبني حكمه على القناعة الوجدانية المنضبطة دون معقب عليه ما دام أن قناعته منطقية ومبنية على أدلة واقعية وقانونية لها أصل ثابت في أوراق الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً يتفق مع العقل والمنطق والقانون وتجد المحكمة من خلال البيانات التي قنعت بها وبمشروعيتها واستقرت في ضميرها ووجدانها أن ما قام به المتهم من أفعال تمثلت وبالوسيلة المستخدمة ( الشبكة المعلوماتية) وبالظروف المكانية والزمانية المصاحبة والمحيطية والجوانب الموضوعية والشخصية إنما تشكل كافة أركان وعناصر التهمة المسندة وحسب العرض الوارد بأعلاه مما يقتضي تجريمه بهذه التهمة .

لذا ولكل ما تقدم ولقناعة المحكمة التامة بما توصلت إليه قررت بالإجماع ما يلي :

- عملاً بأحكام المادة ٢/٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٩ لسنة ١٩٦١ وتعديلاته تجريم المتهم بجناية استخدام

الشبكة المعلوماتية للترويج لأفكار جماعة إرهابية خلافاً لأحكام المادتين ٣/هـ و ٧/ج من قانون منع الإرهاب رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة بالإجماع ما يلي :

عملاً بأحكام المادتين ٣/هـ و ٧/ج من قانون منع الإرهاب رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٦ الحكم على المجرم على المجرم بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم .

ونظراً لظروف القضية مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية قررت وعملاً بالمادة ٩٩/٤ من قانون العقوبات تخفيض العقوبة بحقه لتصبح الحبس لمدة سنة واحدة والرسوم محسوبة له من مدة التوقيف .

لم يرض المتهم بالقرار الصادر بحقه فطعن فيه تمييزاً بالتمييز المائل وللأسباب الواردة بلائحة الطعن .

وعن أسباب الطعن المنصبة على تخطئة المحكمة بإدانة المميز بما أسند إليه بسبب وجود خلافات بينه وبين عائلته وبين السائحة الاسترالية وأن استخدام الفيس بوك من قبله هو للتعبير عن الرأي ولا يوجد لديه قصد جرمي .

ورداً على هذه الأسباب نجد إن ما توصلت إليه محكمة أمن الدولة بصفتها محكمة موضوع كان مستخلصاً استخلاصاً سائغاً ومقبولاً من خلال بينات الدعوى وذلك ثابت من اعتراف المميز أمام كل من المحقق والمدعي العام بأنه على إثر خلافات بينه وبين زوجته التي تحمل الجنسية الاسترالية وجه رسالة تهديد إلى الشعب الاسترالي مرفقاً بها رصاصة من بريده الإلكتروني وكذلك الاتصال عبر برنامج سكايب مع المدعوة التي تتضمن التهديد بقتل السياح الاستراليين في مدينة البتراء مما يشكل أركان وعناصر التهمة المسندة إليه وفقاً لأحكام المادتين ٣/هـ و ٧/ج من قانون منع الإرهاب رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته .

وقد بينت المحكمة بقرارها أركان وعناصر التهمة التي ارتكبتها المميز ونحن نقرها على صحة ما توصلت من حيث الواقعة والتسبب والعقوبة مما يستوجب رد أسباب الطعن .

لذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق .

قرار أصدر بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٦/٤/٢٠١٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس

عضو



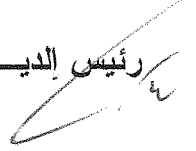
عضو



عضو



رئيس الديوان



دقق / غ.د.



lawpedia.jo